العيد يقرب الانفراج.. مؤشرات تقارب بين الإطار والتحالف الثلاثي لاستكمال الاستحقاقات

و يبدو ان التخوف من استمرار الانسداد لم يقف عند قوى الاطار التنسيقي بل انتقل الى جانب التحالف الثلاثي بعدما اصدر زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني تغريدة على تويتر قال فيها، انه "حينما تتيقن الاطراف السياسية باستقلال إرادتها وقرارها الوطني، ساعتها تنفرج الأزمة ويزول الانسداد السياسي".

"الانسداد بات مقلقا"

وحذّر رئيسا الوزراء مصطفى الكاظمي والجمهورية برهم صالح، القوى السياسية من ان استمرار الانسداد السياسي بات "مقلقا" للشارع العراقي، فيما دعوها الى الإسراع في تشكيل الحكومة ومنع انزلاق البلاد الى الخطر.

وقال رئيس الجمهورية برهم صالح في كلمة له، ان "حالة الانسداد السياسي في انجاز الاستحقاقات

الدستورية وتشكيل حكومة جديدة بعد خمسة أشهر على الانتخابات بات امر مقلق وغير مقبول، ويؤدي لو استمر لانزلاق البلد في اتون متاهات خطيرة".

واضاف ان "هناك من يريد أن ينشغل العراقيون بصراعات داخلية تستنزف قوتهم وتضعف كيانهم ولا يمكن للعراقيين أن يقبلوا بذلك ولن يتنازلوا عن حقهم في دولة وطنية".

من جانبه اكد الكاظمي ان "القوى السياسية كانت وما زالت تجمع بينهم أواصر الثقة المتبادلة ومهما اختلفوا فإنهم يستعيدون هذه الروح، وهي الطريق السليم لفتح الانغلاق السياسي"، داعيا "كل القوى السياسية الوطنية الى أن تقطع بدورها الخطوات اللازمة لترميم الثقة فيما بينها".

وتابع، "قبل أن نمضي إلى أي خيار سياسي آخر لمعالجة الانسداد الحاصل، وعلينا أن نفكر اليوم باستعادة الثقة لخلق أجواء استعادة الثقة".

الحل الأمثل لإنهاء الانسداد

ويؤشر نواب سابقين الى "الحل الأمثل" لإنهاء الانسداد السياسي، والمضي باستكمال الاستحقاقات الدستورية حتى تشكيل الحكومة الجديدة، مرجحين ان تنطلق حوارات جديدة بين القوى.

ويقول النائب السابق يونادم كنا في حديث لـ "المطلع"، ان "القوى السياسية استشعرت الخطر من استمرار حالة الانسداد السياسي ولكن تبقى الإرادة السياسية هل هي صادقة للتنازل من قبل البعض للبعض والتراجع عن المطالب الشخصية لصالح المطالب الوطنية".

وأضاف كنا ان "بعد عيد الفطر وانتهاء المهلة التي قدمها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر للاطار التنسيقي ستبدأ الحوارات مجددا وتتجه الأمور نحو الحلحلة".

ولفت الى ان "التوافق بين قوى الاطار التنسيقي والتحالف الثلاثي هو الحل الأمثل لحل الازمة السياسية من اجل تحقيق نصاب الثلثين في البرلمان من اجل انتخاب رئيس الجمهورية".

واردف ان "الدستور لم يحدد ماذا سيحصل عند انتهاء المدد الدستورية دون استكمال الاستحقاقات وترك النهايات سائبة وبالتالي اصبح الوضع على ما هو عليه اليوم"، مبينا عدم "وجود أي حلول للانسداد السياسي الحاصل في الدستور الا بتوفر الإرادة السياسية الحقيقية وعندها ستنتهي الازمة".

واخفق مجلس النواب خلال الأسابيع الماضية في عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية بعد عدم تحقق النصاب القانوني لها والذي يتطلب حضور ثلثي أعضاء مجلس النواب في الجلسة.

وجاء الإخفاق في انتخاب رئيس الجمهورية بسبب اعلان قوى الاطار التنسيقي مقاطعتها للجلسة إضافة الى بعض النواب المستقلين الذين انضموا الى موقفها.

فتح قنوات الاتصال

في المقابل، يؤكد الاطار التنسيقي المضي نحو إعادة فتح قنوات الاتصال مع باقي القوى السياسية للوصول الى توافق مع اطلاق مبادرتين خلال شهر رمضان الجاري.

ويوضح عضو الاطار التنسيقي عائد الهلالي في تصريح لـ "المطلع"، ان "الأيام القليلة الماضية شهدت تطورا جديدا في العملية السياسية بحدوث لقاءات وتقارب بين الزعماء السياسيين من خلال مبادرتي الاطار التنسيقي ورئيس تيار الحكمة عمار الحكيم".

وتابع الهلالي ان "من خلال المبادرتين الأخيرتين توصلت القوى السياسية الى ان يعاد فتح قنوات التواصل والحوار ما بين الكتل السياسية وبما فيهم الكتلة الصدرية".

وأشار الى ان "المجتمع الدولي والدول الإقليمية استشعرت بان الانسداد السياسي الحاصل لن يخدم مصالحها المشتركة مع العراق باعتبار العراق احد صناع سوق الطاقة العالمي".

قبول التحالف الثلاثي

وبين الهلالي ان "قوى الاطار التنسيقي تعمل على تقريب وجهات النظر بين القوى خاصة بعد ان قامت ايران والولايات المتحدة بتغيير سفرائهم بالعراق".

ولفت الى ان "المبادرة التي اطلقها الاطار التنسيقي لاقت قبولا من التحالف الثلاثي لإجراء المزيد من الحوارات والمناقشات لحل الازمة".

واكد ان "التغريدات الأخيرة التي صدرت عن زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني والقيادي في تحالف السيادة مشعان الجبوري تدلل على ان هناك حالة انفراج حتى وان تأخرت".

وبحسب التصريحات الأخيرة من قبل بعض النواب وأعضاء التحالفات السياسية، فأن الأيام المقبلة قد تشهد عودة التقارب بين القوى السياسية والاتفاق على أسماء جديدة لرئاسة الحكومة المقبلة والجمهورية لحل الازمة السياسية التي باتت اثارها تنعكس على الشارع العراقي والملف الاقتصادي والأمني وتجنب المشاحنات السياسية التي قد تحصل.